تقييم تجربة تمويل تشغيل الخريجين
دراسة حالة لحاضنات الأعمال بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
(2010-2020م)

د. قاسم الفكي علي جاد الله
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية/ قسم الإقتصاد التطبيقي

Evaluation of Financial Experiment to Employ Graduates: A case study of Business Incubators in Sudan University of science and technology (2010-2020)

Dr.. Qasim Al-Faki Ali Gadallah
Sudan University of Science and Technology
College of Business Studies/Department of Applied Economics

المستخلص

(تقييم تجربة تمويل تشغيل الخريجين: دراسة حالة لحاضنات الأعمال بجامعة السودان للعلوم والتكنولجيا (2010-2020)

جمهورية السودان كدولة نامية تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الاقتصادية والتي انعكست في التزايد المستمر لمعدلات التضخم والبطالة مصحوباً بمحدودية في فرص العمل للخريجين والذين تتزايد اعدادهم سنوياً، فاضحت الظاهرة مشكلة مجتمعية تتطلب التدخل بسياسات اصلاحية عاجلة لتخفيف حدة مترتباتها السالبة، لذا، فمبرر إختيار موضوع الدرسة بني على هذا الاساس، فجاء بعنوان (تقييم تجربة تمويل تشغيل الخريجين: دراسة حالة لحاضنات الأعمال بجامعة السودان للعلوم والتكنولجيا 2010-2020م) بغرض تحقيق أهداف محددة مفادها:

1. تقييم تجربة تمويل تشغيل الخريجين بجامعة السودان للعلوم والتكنولجيا للتأكد عن مدى فاعلية التمويل الموجه خصيصاً لهذه المشروع بغرض التدريب والمعالجة لمشكلة البطالة وسط الخريجين.
2. تقديم مقترحات معالجات للمترتبات السالبة المتعلقة بالتمويل وبنشاطات حاضنات الأعمال لتشغيل الخريجين.

لتحقيق الأهداف اعلاه اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي ودراسة الحالة مدعّمة بملاحظات الباحث، وذلك بالأعتماد على المعلومات الثانوية من مصادرها المتعددة.

توصلت الدراسة لعدة نتائج واحده من اهمها، فاعلية التمويل الموجه لمشروع حاضنات الأعمال والذي ساعد على نجاحها ومساهمتها في تشغيل الخريجين واكسابهم المهارات اللازمة. اخيراً، أقترحت الدراسة لإدارة الجامعة مراجعة الحاضنات ومعالجة انحرافات ادائها وانعاشها بأفضل مما كانت عليه في السابق بجانب التوسع في فكرة الحضانات بتأسيس مجمع أعمال متكامل للحاضنات يتضمن العديد من نشاطات الأعمال في المجالات المتعددة الخادمة لقضايا التشغيل والتدريب وبإستدامة للخريجين، بجانب المساهمة في تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي عامة.

Abstract

(Evaluation of Financial Experiment to Business Incubators in Sudan University of Science and Technology (2010-2020)

The Republic of Sudan being a developing Country, confronted with various economic constraints and obsticals leading to increasing rates of inflation and higher unemployment levels, coupled with limited job opportunities opened for graduates, with their increasing number yearly. This phenomenon becomes a social problem necessitating an immediate intervention with policy measures to mitigate its negative implications, hence, the selection of the study topic is justified on this ground with the aim of fulfilling certain objectives, namely:

1. Evaluation of financial experiment to business Incubators in Sudan University of science and technology so as to check the effectiveness of this finance as far as tackling the problem of unemployment among the graduates is concerned.
2. Suggesting measures to mitigate the negative implications related to micro finance in general and business incubator in particular.

Fulfilling the above stated objectives, the study used descriptive and case study methods, supplemented with researcher's observation, depending on secondary data obtained from different sources. Finally, one of the notable findings ascertained by the study is that, the finance directed to incubators contributed enormously to its success and provision of employment and training to graduates. Lastly, the study suggested to the administration of the University to reassess and rectify the deviations in the performance of the project and simultaneously expand the idea of Incubators by establishing a business Complex containing various projects related to different fields with the purpose of providing employment and training, persistently and consistently to graduates, besides extending essential services to local community in general.

أولاً : المقدمة

السودان كغيره من الدول النامية يواجه بكثير من الصعوبات والتحديات الاقتصادية والتي انعكست في معدلات متزايدة من التضخم وأفضت إلى نسب عالية من البطالة ليس فقط من حيث المقارنة بالمتاح من فرص العمل ، بل أيضاً من خلال تزايد أعداد الراغبين والقادرين على العمل خاصة وسط الشباب والخريجين والذين تتزايد أعدادهم عاماً بعد عام، حيث كان عددهم في العام 1945م فقط 31 خريجاً وبلغ هذا العدد في العام 2012م أكثر من 150 ألف خريج، كل ذلك في اقتصاد اتجه نحو الخصخصة بتطبيق سياسة التحرير الإقتصادي منذ العام 1992م[1] حيث فتح المجال واسعاً للقطاع الخاص وتسارعت وتيرة التخلص من وحدات الإنتاج في القطاع العام بالبيع لبعضها ودمج بعضها في بعض والتخلص من فائض العمالة فيها. عليه فإن المشكلة التي تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء عليها مفادها التزايد المضطر في اعداد الخريجين وطالبي العمل في ظل قلة الفرص المتاحة للعمل لعمل، وذلك بسبب عدم توسيع مواعين الاقتصاد في المجالين العام والخاص بالقدر الذي يستوعب الكم الكبير من الخريجين مما ترك فجوة مستمرة من البطالة إنداحت بآثارها السالبة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما استدعى تقديم معالجات عاجلة وفاعلة لها عن طريق التمويل الأصغر لحاضنات الأعمال كمشروعات للتشغيل ودخل نقدي للخريجين .تهدف الورقة إلى تقييم وتقويم تجربة التمويل لحاضنات الأعمال بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال التركيز على الأهداف الآتية:-

1- تقييم مدى فاعلية التمويل الأصغر لمشروعات حاضنات الأعمال لتشغيل الخريجين بالتركيز على تجربة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في حاضنات الأعمال.

2- تقديم مقترحات معالجات للمشكلات المتعلقة بالتمويل الأصغر الموجه نحو مشروعات تشغيل الخريجين وحاضنات الاعمال.

تسعى الورقة أيضاً إلى إختبار فرضية مفادها أن عدم سهولة إجراءات وضمانات منح التمويل الأصغر وتركيز البنوك على استرداد الأموال المقترضة مضاف إليها نسبة الأرباح اضعف فرص الأستفادة القصوى من نسبة الأموال المخصصة للتمويل الأصغر مقارنة بالمقترضة فعلياً مما أنعكس سلباً فى عدم تحقيق التمويل الأصغر لغاياته.

لتحقيق الأهداف أعلاه واختبار الفرضية المشار إليها إتبعت الورقة المنهج التحليلي الوصفي ودراسة الحالة، بجانب الإستنباطي لكشف غموض الحقائق واستخلاص النتائج وتدعيمها بالمؤشرات الكمية والكيفية المتاحة، حيث بدأت الورقة بإستعراض الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر ثم تلاه دور المشروعات الصغيرة في التنمية بالتركيز على حاضنات الأعمال ودراسة

حالة لحاضنة الأعمال بجامعة السودان وختمت الورقة باستخلاص وعرض النتائج والتي وضعت على أساسها توصيات للمعالجات.

ثانياً: الإطار المفاهيمي

يعد التمويل أحد فروع النظرية الإقتصادية وهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة، ويعرف التمويل بأنه (فن أو علم أو نظام معالجة لقضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم اداتها) [2] يعتبر التمويل الأصغر من الخدمات المالية التي تقدم للفقراء الناشطين اقتصادياً والمحتاجين لرؤوس الأموال الصغيرة رغبة منهم في الإعتماد على أنفسهم مالياً بتأسيس عمل حر لتحقيق الكسب المالي المشروع. هذا المفهوم يؤكد على أن التمويل الأصغر بمثابة مجموعة من الخدمات المالية (وليس تقديم الإئتمان فقط) وذلك من اجل تفعيل انشطة الأعمال التجارية وخدمات الادخار بجانب إن التمويل الأصغر يساعد على زيادة الدخل وتخفيض نسبة البطالة وزيادة الطلب على السلع والخدمات.

يعتبر التمويل الأصغر توسطاً مالياً على المستوى المحلي ويشمل التسليف وودائع الادخار وكل أشكال الخدمات المالية، ويعرف بأنه نظام لتوفير الإئتمان والإدخار والتمويلات والخدمات المالية مثل خدمات الودائع والقروض والدفعيات والتأمين للفقراء الناشطين اقتصادياً وزيادة دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم وتقديم المشورة الفنية لهم لزيادة النشاط الاستثماري ومساعدة الأفراد على توزيع دخولهم ما بين الاستهلاك والاستثمار وإختيارهم لفرص الاستثمار المناسبة لهم من بين العديد من الفرص المتاحة أمامهم.

ثالثاً/ أهمية التمويل الأصغر

المشروعات الصغيرة والممولة عبر التمويل الأصغر وسيلة رئيسية من وسائل مواجهة المشكلات الإقتصادية والاجتماعية وقد لعبت دوراً فاعلاً في الطفرة الإقتصادية لدول شرق أسيا كما لعبت دوراً كبيراً في تحقيق النهضة الصناعية في دول أوروبا وذلك لقدرتها على زيادة الإنتاجية في الإقتصاد القومي نسبة لإرتباطها الوثيق مع مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع. وبما أن الإقتصاد السوداني يواجه بكثير من التحديات والمعوقات في حراكه المتصل صوب بلوغ غايات النهضة الشاملة ، فإن توجيه التمويل الأصغر نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون من أكثر الوسائل فاعليةً في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية ويؤكد ذلك نتائج المسح الصناعي للعام 2005م والذي أشار إلى أن المنشأت الصغيرة في السودان تمثل 93% من مجموع المشروعات العاملة وهذا القدر الكبير من المنشئات الصغيرة تنتج بالطبع قيمة مضافة لا يستهان بها للدخل القومي بجانب مساهمتها في توفير فرص العمل لعدد كبير من السكان الناشطين اقتصادياً وبذلك يسهم التمويل الاصغر في معالجة مشكلة البطالة. لاختبار ذلك عملياً نقف على تجربة واقعية للتمويل الاصغر للتأكد من

فاعليته وذلك من خلال التركيز على تجربة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في حاضنات الاعمال لتشغيل خريجي الجامعة والجامعات القومية الأخرى، بغية تحديد نقاط الضعف والقوة فيها، وصولاً لإبراز المنافع التى حققتها التجربة بجانب التأكد عن مدي تحقيق هذه التجربة لاهدافها الرامية الى توسيع فرص العمل للخرجين من خلال حاضنات الأعمال · فالحاضنة هى مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الإقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنة الأولى من عمر المشروع لزيادة فرص النجاح من خلال إستكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب أو أصحاب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل، وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادرة جديدة.

حاضنة الأعمال يمكن تعريف بأنها المشروع الذي يقدم الخبرة ، والمعدات ، والدعم التوجيهي ورأس المال للأعمال الجديدة التي هى على وشك البدء ومن هذا التعريف يمكن أن نلاحظ أن حاضنات الأعمال تختص بالأعمال والمشروعات الصغيرة التي تسمى بالحاضنات لتقديم أنواع المساندة للأعمال الصغيرة مثل:

- القروض والإعانات: رأس المال كله أو بعضه.
- التسهيلات: الآلات والمعدات ، والأجهزة، والأدوات الضرورية.
- الخدمات: التي تأخذ شكل شبكة الفرص، والإستشارات الفنية والقانونية والإقتصادية والتسويقية(3).

بدأت فكرة تمويل المصارف السودانية للمنتجين من خلال البنك الزراعي السوداني وذلك في العام 1959م، ثم تلاه بنك الادخار السوداني في العام 1974م وبنك الشعب التعاوني وبعدها إنداحت الفكرة على باقي المصارف السودانية وتم تدعيم وتقنين الفكرة من خلال السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان، والتي تشير إلى توظيف نسبة من الموارد المالية للمصارف للتمويل الأصغر خاصة للأسر المنتجة، ويتضح ذلك جلياً في سياق السياسة حيث جاء في بندها الثالث: تمشياً مع سياسة الدولة لمحاربة الفقر وتخفيض معدلاته ينبه بنك السودان المركزي المصارف إلى أهمية التمويل الأصغر، ويشجعها في تقديم التمويل لتنمية الشرائح الضعيفة وذلك في حدود 10% من إجمالي محفظة التمويل في كل وقت)، أما في العام 2007م فقد طرأ تغيير في النسبة حيث جاء في البند الثالث ايضاً أن بنك السودان المركزي يشجع المصارف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر والحرفيين، وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد نحو التخفيف من حدة الفقر، هذا التطور في المدلول والمصطلح نتاج لإستراتيجية التمويل الأصغر التي تبناها البنك المركزي منذ تلك الفترة وحتى تاريخه، في الفترة من 2006– 2010م خصص بنك السودان مبلغ 350 مليون جنيه سوداني لتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الاصغر أى يعادل

168 مليون دولار تقريباً وتم إختيار عدد ثمانية بنوك هي البنك الزراعي السودانى ، مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية، مصرف المزراع التجاري ، بنك الثروة الحيوانية ، مصرف التنمية الصناعية، بنك التنمية التعاوني الإسلامي، بنك العمال الوطني والبنك العقاري السوداني ومؤسستين ماليتين هما مؤسسة التنمية الأجتماعية ولاية الخرطوم ومؤسسة التنمية الإجتماعية ولاية كسلا بجانب مؤسسة الشباب للتمويل الاصغر ومؤسسة الجزيرة للتمويل الاصغر وبلغ إجمالى التمويل لهذه المؤسسات 162 مليون جنيه أي ما يعادل 60 مليون دولار[4].

بلغ إجمالى مبلغ محفظة التمويل الاصغر التراكمي للبنوك حتي عام 2010م مبلغ 395 مليون جنيه أي ما يعادل 146 مليون دولار، وفي العام 2011م تم تكوين محفظة أمان للتمويل الاصغر برأس مال قدره 200 مليون جنيه أي ما يعادل 75مليون دولار وهي مساهمة بين المصارف وديوان الزكاة الذي ساهم فيها بما يعادل 25%، قدرت محفظة التمويل الأصغر للمصارف للعام 2012م وفق النسبة المحددة من بنك السودان (12%) بمبلغ 832 مليون جنيه أي مايعادل 297 مليون دولار[5].

رغم الأموال الكبيرة المتاحة للتمويل الأصغر إلا أن الممارسة الفعلية للتمويل الأصغر تشير إلى أن التجاوب مع هذه السياسة على الارض يبدو ضعيفاً عملياً من خلال الاستخدام لهذه الموارد والذي يتراوح ما بين 1–4% من السقف المتاح (12%) سابقاً وحاضراً [6] دعم هذا الإتجاه الإنتقاد الذي وجهه السيد/ النائب الأول لرئيس الجمهورية حينها على التطبيق العملي لتجربة التمويل الأصغر على أرض الواقع وإعتبر بأنها أصبحت توظف في الإنتاج الذي لا يحمل القيمة المضافة وذلك لدى مخاطبته اجتماع وزراء الشئون الإجتماعية بالولاية ، حيث ذكر أن الإنطباع السائد هو أننا نسمع ضجيجاً ولا نرى طحيناً وأضاف بأن أكثر من 20 مليار جنيه تم تخصيصها لمشروعات التمويل الأصغر بالبنوك، لابد أن يكون فيها نسبة وتناسب بين التمويل والنشاط حتى لا يهدر المال ، ووجه سيادته بإيجاد معالجات عاجلة حتى يحقق التمويل الأصغر أهداف البرنامج وينزل على أرض الواقع ، فالتمويل الأصغر ينبغي أن يوظف التوظيف الأمثل من خلال المشروعات الإنتاجية التي تحقق القيمة المضافة[7] ويعزى ضعف التطبيق العملي لتجربة التمويل الأصغر إلى تخوف المصارف من التعثر بجانب التكلفة الإدارية العالية والعوائق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ٠فالتمويل الأصغر هزم من قبل المصارف من خلال تمسكها بالضمانات من طالبي التمويل فضلاً عن أن بعض البنوك لم تسهم بصورة كبيرة في توفير التسهيلات بل ركزت في منح التمويل للقادرين على السداد من شرائح المجتمع المختلفة ولم تهتم بالشرائح الضعيفة [8]، وبالنظر للرؤية التقويمية لتجربة التمويل الأصغر في الإتجاه الآخر تحدث المدير التنفيذي لصندوق تشغيل الخريجين بولاية الخرطوم قائلاً: رغم تعثر تجربة التمويل الأصغر الخاصة بالخريجين في بدايتها ولكن واقع الحال يشير إلى نجاح العديد من مشاريع التمويل الأصغر[9].

رابعاً/ فكرة حاضنات الأعمال والتطبيق العملي لها

أ/ مفهوم حاضنات الاعمال

الحاضنة هى المكان الذي يوفر للشباب وبالخصوص الخريجين الراغبين في إقامة مشروعات جديدة، تقوم الحاضنة بتقديم خدمة كاملة من المساعدات تتمثل في المكان المناسب لبدء المشروع وتقديم الدعم الفني والإداري لأصحاب المشروعات سواء في مرحلة بدء النشاط أو في أثناء المزاولة والمتابعة والتسويق كما تساعد الحاضنة أيضاً في الإسراع ببدء النشاط للمشروع وزيادة فرص النجاح لاصحاب المشروعات الصغيرة وتأهيلهم للدخول في سوق العمل بعد إكسابهم المهارات الفنية والإدارية اللازمة بعد فترة تخرجهم من الحاضنة [10].

يشير مفهوم حاضنات الأعمال إلى نوع من التنظيمات الإدارية التي تهدف إلى تنمية وتدعيم مشروعات الأعمال الصغيرة خلال الفترات الأولى لبدء نشاط هذه المشروعات والتي تعتبر من أكثر الفترات صعوبة في حياة المشروع، وعادة ما يتم إنشاء حاضنة الأعمال بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بإقامة مشروعات الأعمال وزيادة فرص هذه المشروعات في تحقيق النجاح بالإضافة إلى تحقيق الترابط والإتصال بين المشروع الناشئ و المشروعات القائمة والجامعات ومراكز البحث والخبراء العاملين في نفس المجال. يتبين من ذلك أن حاضنة الأعمال ما هى إلا مكان محدد يعمل على إستضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضوج والإستقرار، هذا المكان يوفر مجموعة من التسهيلات والامكانات والخدمات المختلفة بأقل تكلفة ممكنة وفي نفس الوقت يسمح للمشروعات بإقامة العلاقات مع جميع العناصر.

ب/التطور التاريخي لحاضنات الأعمال

بدأت فكرة حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الامريكية كأسلوب للتنمية الإقتصادية يهدف إلى الإستفادة من بعض المباني القديمة بالإضافة إلى خلق وظائف في المناطق التي أختيرت بسبب تدهور بعض الصناعات الكبرى مثل صناعة الحديد والصلب في الغرب [11]، في تلك الفترة كانت حاضنات الأعمال تهدف فقط إلى توفير مكان مناسب لإستقبال المشروعات ولكن عندما أظهرت الدراسات في بداية الثمانينات من القرن العشرين أن المشروعات الصغيرة التي تعمل بعدد يقل عن 20 عامل هى صاحبة الإسهام الأكبر في تقليل نسبة البطالة على مستوى الإقتصاد القومي وليس المشروعات الكبيرة كما كان يعتق، بناءً عليه ظهر الإهتمام الكبير بالمشروعات الصغيرة وبدأت الجهود تتجه نحو إنجاحها حيث بلغ عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الامريكية حوالي 13 حاضنة في عام 1973م وتضاعف هذا العدد عدة مرات حيث اصبح عددها 98 حاضنة بحلول عام 1985م ثم وصل إلى 468 حاضنة في العام 1994م، بالإضافة إلى ذلك فقد إزداد أيضاً عدد الشركات الأعضاء في الحاضنات، حيث كان متوسط عدد الشركات في الحاضنة الواحدة 4 شركات عام 1992م أصبح حوالي 9 شركات ثم

بدأت أ لحاضنات تزداد وتنتشر بمضاعفات في جميع جوانبها عبر الزمن الي الواقع المعاصر في حاضرنا اليوم حيث أنداحت حاضنات الأعمال انتشاراً في بقاع الدنيا وفي العديد من دول العالم [12].

ج/ أنواع حاضنات الأعمال واهدافها

تشتمل حاضنات الأعمال على الحاضنات الأكاديمية والحاضنات العامة في غالبية دول العالم، حيث تساعد الحاضنات الأكاديمية على الإستفادة من الدراسات التي يتم إعدادها في مراكز البحث العلمي من ناحية كما تساعد أيضاً على خلق فرص عمل للخريجين، أما الحاضنات العامة فتعمل بصفة عامة على تنمية الإقتصاد المحلي وإنعاش السوق وإيجاد فرص عمل وبذلك تكون أهدافها ذات طبيعة قومية، يمكن ايضاً تصنيف حاضنات الأعمال على حسب نوع النشاط الذي تمارسه المشروعات المرتبطة بها، فنجد بعض الحاضنات التي تستضيف مشروعات تعمل جميعاً في نفس النشاط أو تعمل في مجموعة من المشاكل التي تواجهه. توفر حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة الناشئة فرصة النمو السريع داخل الحاضنة كما أنها في نفس الوقت تحسن من فرص نجاحها فيكون أداؤها أقوى عند خروجها من الحاضنة، ويرجع ذلك إلى أن الحاضنة توفر بالإضافة إلى المكان المجهز مجموعة من الخدمات والإستشارات المتكاملة سواء كانت مالية أو إدارية أو قانونية أو فنية، كما توفر أيضاً فرصة التفاعل مع المشروعات الأخرى ذات الظروف المتشابهة سواء كانت تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

عليه يمكن القول بأن أ لحاضنات تهدف إلى تقديم الدعم للمجتمع وذلك ومن خلال الآتي[13] :

1. زيادة عدد المشروعات مما يؤدي إلى إنعاش الإقتصاد وتنميته.
2. زيادة فرص العمل وتقليل نسبة البطالة التي تمثل هاجساً كبيراً لغالبية دول العالم.
3. تشجيع الصناعات المحلية وتشجيع التنمية الإقتصادية المستدامة.
4. زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.
5. تدعيم وتشجيع المشروعات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامتها.
6. تشجيع المجموعات أو الفئات التي تمتلك الخبرات الكافية لإقامة مشروعات الأعمال حتى تصبح مجموعات أو فئات منتجة.
7. تنسيق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي
8. مواجهة الآثار الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن تطبيق سياسات الخصخصة.

9. نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرة المحدودة في هذا المجال.
10. توجيه رجال الأعمال نحو المشروعات عالية التكنولوجيا والمشروعات التي تهدف إلى حماية البيئة.
11. تدعيم الجهود التعاونية بين قطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية والغرف التجارية للنهوض بالمجتمع المحل.

تهدف حاضنات الأعمال في السودان إلى إنشاء المشروعات بغرض، تشغيل عدد من الخريجين الذين لا يجدون فرص عمل في سوق العمل وكذلك فقراء المزارعين الناشطين اقتصادياً وغير قادرين على تمويل أنشطتهم ، كما تهدف إلى الإستفادة من الإمكانيات المادية في بعض المواقع كالجامعات التي توفر مواقع للحاضنات بما يسهم في توفر سلع الإستهلاك الضرورية كالألبان والبيض واللحوم في السوق الذي تتميز فيه هذه السلع بالندرة، ويستفيد الممول (البنك) من إستثمار أمواله في مجالات ذات فائدة له وللإقتصاد الوطني [14].

خامساً/ نموذج حاضنة كليتي الطب البيطري والإنتاج الحيواني بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ/ التعريف بحاضنة الكليتين

حاضنة الطب البيطري والإنتاج الحيواني هى نتاج لتطور الأفكار الرامية إلى التحول نحو مفاهيم عميقة لمؤسسات التعليم وتأهيل دورها النهضوي في إحداث عمليات التغيير الإيجابي للمجتمعات والمساهمة الحقيقية في حل مشكلات المجتمع بما تمتلكه هذه المؤسسات من عقول مستنيرة وما تحمله من منهج علمي ومقدرة على النظر والإدراك وإمكانيات البحث والتدريب، لتقديم النماذج والأطر التي تسهم في إحداث التغيير نحو تنمية مستدامة، وهو ذات النهج العلمي والتربوي لفلسفة مثل هذه المشاريع الإنتاجية كآلية فاعلة لإستقطاب الخريجيين والاستفادة من طاقاتهم الشبابية وحثهم على العمل الجاد وفق أنظمة إنتاج تعتمد على استدارة رأس مال وتطوير المشروعات مقابل أجر نظير الإنتاج مع التأهيل المستمر للمشروع والخريج.

بدأت تجربة حاضنة الطب البيطري والإنتاج الحيواني في العام 2006م ومرت بمراحل عديدة تم خلالها تنفيذ عدد من المشروعات تمثلت في: (المشروعات الصغيرة، ومشروعات الإستيعاب الحرفي للتدريب التحويلي والتأهيل المجتمعي). أنشأت الحاضنة بسيغة المشاركة ما بين جامعة السودان للعلوم والتكنولحيا وبنك الاسرة ،تساهم الجامعة بتوفير الأرض للمشروع ويساهم البنك بالتمويل، فأسهم ذلك في تأسيس الحاضنة ونشر ثقافة العمل الحر وتهيئة الخريجين نفسياً للعمل خارج إطار الوظيفة واتضح ذلك جلياً وعملياً من خلال الفترة التي كان

الباحث فيها مديراً لإدارة الإستثمار بجامعة السودان باعتبار الحاضنات احدى الروافد الرئيسية التابعة لها [15].

ب/ أهداف الحاضنة

تعمل الحاضنة إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

1- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والإبتكار وتنمية مهارات العمل الحر.
2- تقديم مشاريع تحقق مبدأ التنمية الإجتماعية.
3- توفير خدمات للجهات التمويلية وغيرها من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف.
4- التأهيل والتدريب للخريجين.
5- تحويل البحوث إلى مشاريع حقيقية تخدم المجتمع لتحقيق مبدأ التنمية الإجتماعية من خلال التنمية الإقتصادية لأفراد المجتمع.
6- خلق فرص عمل " تشغيل الخريجين"
7- توفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة القائمة بالفعل.
8- تقديم مشاريع قوية للمجتمع في المستقبل قادرة على الإستمرار والتطور.
9- تحويل قوة العمل العاطلة بالمجتمع إلى قوة إقتصادية قادرة على العطاء وتوفير توظيف لهم (خريجين، حرفيين)"[16].

ج/ وسائل تحقيق المشروع

1- تأسيس مشاريع منتجة يسهم فيها الخريج بتشغيل المشروع بأجر محدد وفق الإنتاج.
2- تنمية المشروعات القائمة وتحويل بعضها إلى مشروعات منتجة تستقطب هؤلاء الخريجين.
3- إعتماد نظام التمويل الأصغر للمشروعات التي تؤسسها الحاضنة والمشروعات الداعمة لها لزيادة الإنتاج والتسويق[17].

د/ الهيكل الإداري للحاضنة

الشكل التالي يوضح ويفصل في الهيكل الوظيفي للحاضنة والذي يتكون من مستويين يبدأ هرمياً بمجلس الإدارة وتليه الإدارة التنفيذية وذلك لتفعيل الربط والمتابعة للعمل تحقيقاً للأهداف.

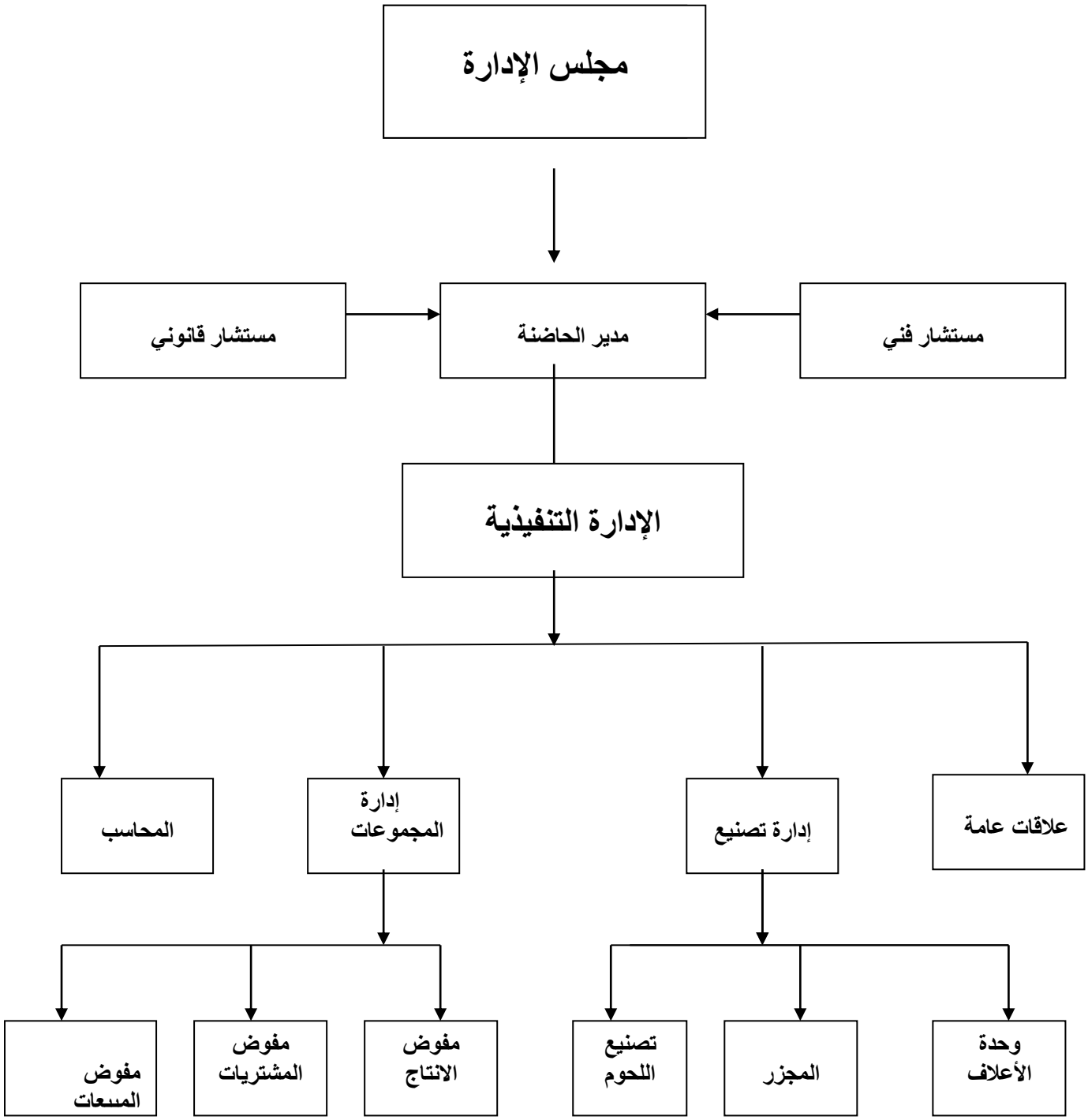

شكل رقم (1)

الهيكل الإداري

المصدر: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الطب البيطري والإنتاج الحيواني – حاضنة الدواجن، الخرطوم 2013م

نلاحظ من الهيكل الإداري للحاضنة الترابط الهرمي بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث ساعد ذلك على الضبط الإداري ومعالجة الإشكالات تأميناً النجاحات.

هـ/ منهجية تنفيذ المشروعات

بدأ المشروع بدراسة جدوي إقتصادية وفنية تبنتها جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وتم تمويل مشروع الحاضنة من قبل بنك التمويل الأصغر " بنك الأسرة " الخريجين للتشغيل "

والذين تم تمويلهم برأس مال تشغيلي جماعي (انظر الجدول) ، على أن يتم سداد مبلغ الأصول الثابتة في فترة 5 سنوات ورأس مال التشغيل في فترة 20 شهر وذلك بضمان أصول المشروع نفسه.

و/ شروط التقديم لمشروعات الحاضنة

1- أن يكون الخريج سوداني.
2- أن يكون خريج جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية البيطرة والإنتاج الحيواني.
3- لا يعمل في أي مؤسسات حكومية أو خاصة.
4- أن يمتاز الخريج بروح العمل الجماعي.

ز/ تحليل الموقف المالي للحاضنة

تم تمويل أصول مشروع الحاضنة من قبل بنك الأسرة بمبلغ 1.200مليون جنيه بصيغة المشاركة مع الجامعة والتي ساهمت بالأرض والأصول الملحقة بها، حيث كانت نسبة المشاركة 75% للبنك و25% للجامعة، على أن تؤول الحاضنة بأصولها للجامعة بعد سداد تكلفة تمويل الأصول للبنك وفق الفترة المحددة في الجانب الآخر مول بنك الأسرة أيضاً الخريجين جماعياً بمبلغ التشغيل وبصيغة المرابحة، بواقع تكلفة تمويل وصلت إلى 9% سنوياً يتم سدادها بأقساط في فترة 20 شهر، وهى الفترة المحددة لكل مجموعة لتفسح المجال للمجموعة الجديدة للخريجين، وهكذا يستمر المشروع. الجدول التالي يوضح الموقف المالي للحاضنة بتفاصيله المتعددة[18].

جدول رقم (1)

ملخص للموقف المالى للحاضنة

المجموعة	البراق	النجاح	الصفاء	جملة المبلغ بالجنية
مبلغ التمويل الممنوح للخر يجين	183260.00	180660.00	184310.00	548230.00
جملة اقساط المرابحة	10أقساط	10 أقساط	10 أقساط	657876.64
جملة الاقساط المدفوعة	10 أقساط	10 أقساط	10 أقساط	657876040
جملة الاقساط التى لم تدفع	-	-	-	-
جملة الإيجارات المستحقة	15 أيجار	15إيجار	15 إيجار	420000
جملة الإيجارات المدفوعة	7إيجارات	7إيجارات	7إيجارات	294000
جملة الإيجارات التى لم تدفع	3إيجارات	3إيجارات	3إيجارات	126000
جملة الإنتاج بالطن	264991	239444	74395.1	761832
جملة المبيعات بالجنية	2594772.1	726329.5	2763797.4	7.888.898.6
جملة المنصرفات بالجنية	1958673.00	1972601.37	2020156.24	5951430.61
جملةالمدفوع للخريجين	59400.00	22000.00	55000.00	136400.00
المصروفات اللإدارية للحاضنة	0.00	0.00	0.00	170570.00

المصدر: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إدارة الإستثمار، الخرطوم2013م

يتضح من الجدول أعلاه الفوائد المحققة من خلال مشروع الحاضنة بالنسبة للخريجين خاصة والمجتمع عامة حيث تحصل كل خريج حسب النسبة المخصصة للتوزيع على مبلغ قدره 8300جنيه وذلك بعد إكتمال سداد مال المرابحة علماً بأن هذا المبلغ يعادل في المتوسط 2700 جنيه للخريج في كل فترة إنتاج (الفترة شهرين) وتم حسابه من خلال جملة المبالغ المدفوعة للخريجين[19] ، في الجانب الآخر على مستوى المجتمع تم رفد السوق المحلي بإنتاج من الفراخ قدره 761882 طناً، وهذا يؤكد فاعلية التمويل لمشروعات حاضنة تشغيل الخريجين ويمكن زيادة هذه الفاعلية من خلال تقديم تسهيلات في إجراءات التمويل الأصغر وتخفيض تكلفة التمويل التي تتحصلها البنوك كأرباح، وبنسبة تتراوح ما بين 9 إلي 12 % لتكون رمزية وبنسبة 1 أو أقل من 1% تحقيقاً لهدف توزيع هذه الفوائد لجميع قطاعات المجتمع المحتاجة والناشطة اقتصادياً وبخاصة الخريجين

وصولاً لعدالة توزيع الثروة والدخول وتخفيف حدة الفقر في المجتمع حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء.

ح/ إسهامات الحاضنة

أسهمت الحاضنة بتشغيل عدد كبير من الأفراد وصل إلى مائة شخص منهم 71 خريج، كما ساهمت في إنعاش السوق المحلي بتوفير فراخ للمستهلك وبأسعار معقولة بجانب الفوائد الأخرى والمتمثلة في أن الحاضنة كانت بمثابة حلقة وصل مع مراكز البحوث الأخرى.

جدول رقم (2)

القوة العاملة في الحاضنة

الرقم	النـــوع	العـدد
1	الممولين (الخريجين)	71
2	المشرفين	02
3	الخفراء	02
4	المدير	01
5	المحاسب	01
6	مجلس الإدارة	07
7	الترحيل	04
8	القباضين	06
9	العتالين	06
	المجمـــوع	**100**

المصدر: إدارة حاضنة الطب البيطري والإنتاج الحيواني _ الخرطوم _ حلة كوكو، 2013م .

يلاحظ من الجدول أن الحاضنة قد أسهمت إسهاماً فاعلاً في توفير فرص عمل لعدد مقدر من الخريجين، على الرغم من قلة رأس المال المستثمر في الأصول والذي لم يتجاوز 1.200 مليون جنيه سوداني وهذا يؤكد فاعلية حاضنات الأعمال ومساهمتها في إيجاد فرص عمل حر للراغبين والمحتاجين إليه والناشطين اقتصادياً ونخلص الى ان الفرضية التي أشير اليها في صدر الورقة قد تم تأكيدها من خلال التفاصيل والمؤشرات الكمية التي وردت في فقرة اهمية التمويل الأصغر بالاضافة لتفاصيل الاسهامات الفاعلة التي قدمتها والمتمثلة في تشغيل الخريجين وتوفير سلع الاستهلاك الضرورية في المجتمع المحلي.

إن تجربة حاضنات الأعمال في جامعة السودان في الخمس سنوات الماضية (2015-2020) [20] تأثرت سلباً بالكثير من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والصحية والمتمثلة في انتشار وباء كرونا[21] والذي جعل حياة الشعوب وحركة نشاطاتها في شتى المجالات شبه مجمّدة، والسودان ليس بمعزلٍ عن هذه الإنعكاسات السالبة[22] والتي اضرت كثيراً بالتجربة الناجحة لحاضنات الإعمال لتشغيل الخريجين بالجامعة، ولكن تظل جذوة الأمل متقدة وعوامل ومتطلبات النجاح بابقة بالخبرات المتراكمة من التجارب، لذا، فتجربة الحضانات تحتاج فقط للمراجعة الدقيقة والتقويم العاجل للإنحرافات ومعالجات جذرية لجوانب سلبيات الأداء لانعاش التجربة لتأمين ديمومتها للاستمرار في تحقيق نجاحاتها ومساهماتها وبخطي اسرع وبقدر اكبر من النجاح مما كانت عليه في السابق.

الخلاصة:

هذه باختصار عرض لحالة واحدة وفي مجال واحد من مجالات

التجارب الناجحة والمرتبطة بكليتي الطب البيطري والإنتاج الحيوانب، فبجانب ذلك يوجد عدد كبير من تجارب حاضنات الأعمال في المجلات الأخرى المرتبطة بعدد من كليات الجامعة والتي تربو لعشرين كلية بتخصصاتها الأكاديمية المتعددة [23] حيث يوجد في كثيرَ من كليتها العلمية والتطبيقية حاضنات أعمال مرتبطة بمجال التخصص، وبذا يتحقق الربط الوثيق ما بين الجانب العلمي النظري والتطبيقي العملي، وهنا لا يسع المجال لاستعراض هذه الحاضنات و مجالات نشاطاتها بالتفصيل فنكتفي هنا فقط بالاشارة لبعض النماذج للمثال ومنها الأتي:

1. حاضنات الأثاث، الخزف، الورق والمنسوجات في كلية الفنون الجميلة والتطبيقية
2. حاضنة الجلود والمصنوعات الجلدية في كلية هندسة الصناعات.
3. حاضنة منتجات الثروة الحيوانية في كلية الإنتاج الحيواني.
4. حاضنة تنمية المجتمع في كلية تنمية المجتمع.

بجانب نماذج حاضنات الأعمال أعلاه توجد مجموعة من دراسات الجدوى الجاهزة لمشروعات استثمارية وإنتاجية متعددة في المجالات الأكاديمية والعلمية، اعدت من قبل إدارة

الاستثمار في الجامعة[24] ومتوقع ان تجد طريقها للتنفيذ في المستقبل القريب لتسجل في قائمة إنجازات الجامعة في مجالات المشروعات الإنتاجية المرتبطة بتخصصات كلياتها تواصلاً ووصلاً لدور الجامعة الرائد في خدمة الخريجين والمجتمع عامة على حد سواء.

أخيراً: النتائج والتوصيات

أ/ النتائج

1. أكدت الدراسة النجاحات المحققة لحاضنات الأعمال بالجامعة وذلك من خلال مساهمتها في التشغيل ولعدد مقدر من الخريجين وتدريبهم، حيث بلغ العدد حينها 100 شخص منهم (71) خريجاً أكتسبوا ثقافة العمل الحر وتم تهيأتهم نفسياً للعمل خارج نطاق الوظيفة التقليدية.

1- ساهمت الحاضنة بإنتاج مقدر للسوق المحلي من الدجاج اللاحم حيث وصلت الكمية حينها الي 761882 طناً ساعد في توفير الإحتياجات الأساسية لمواطني ولاية الخرطوم والمحليات الأخرى من الفراخ اللاحم.

2- اتضح جلياً من خلال الدراسة أن التمويل الأصغر في الواقع موجه رقمي من البنك المركزي (12%) من محفظة التمويل بالبنوك حيث تم الاستخدام والاستفادة فقط مما لا يزيد عن 5% من جملة المبلغ المخصص، والنسبة المتبقية يتم حفظها في خزانات هذه المؤسسات ولا تستخدم بصورة فاعلة لتحقيق الأهداف الرامية إلى معالجة الإشكالات وإشباع الحاجات الملحة للفقراء والمحتاجين وتأكد ذلك من خلال الإنتقاد الذي وجه من قبل بعض التنفذيين في الدولة للتجربة.

3- تعد الضمانات المطلوبة وهوامش الأرباح التي تتراوح ما بين 9 – 12% من المعوقات الرئيسية لفاعلية التمويل الأصغر .

4- توجد نجاحات في المشروعات الفردية (حاضنة الأعمال بجامعة السودان) وكثير من مشاريع التمويل الأصغر كما اشير لها ويؤكد ذلك أن معوقات الإنتشار للتمويل الأصغر والإستفادة منه مجتمعياً متعلقة بالبنوك وسياساتها وليس بالأفراد والمجموعات وجديتهم وجدوى مشروعاتهم المعدة للتمويل والتنفيذ.

5- تأثرت حاضنات الأعمال بجامعة السودان للعلوم والتكنولجيا سلباً في جوانب ادائها في الخمس سنوات الأخيرة (2015-2020) وذلك نتيجة المتغيرات المحلية والأقليمية والدولية في الجوانب الأقتصادية والسياسية والصحية لوباء كرونا والذي شل النشاط البشري في جل جوانبه.

ب/ التوصيات

1. مركزة التمويل الأصغر في مصرف واحد متخصص ومخصص لنشاط التمويل الأصغر يتبع سياسة واضحة تركز على الأرباح الآجلة للمجتمع لا الأرباح العاجلة للبنوك والمتمثلة في تقديم التمويل وحصاد الأرباح عليه .
2. تأسيس شركة مساهمة عامة تعمل على تسويق منتجات حاضنات الأعمال في الجامعة وذلك لإبعاد المضاربين وسماسرة السوق وصولاً لتخفيف الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين من خلال بيع المنتجات مباشرة للجمهور وبأسعار معقولة ومقبولة.
3. تخفيف هوامش أرباح البنوك على التمويل الصغير والأصغر لتصل إلى نسبة رمزية 1% أو أقل من 1% وينبغي أن تتحمل الدولة النصيب الأكبر من تكلفة التمويل، وذلك تحقيقاً لأهداف التمويل الأصغر وتخفيفاً لضنك وضيق المعيشة للمواطنين.
4. العمل على التوسع في فكرة الحضانات في المجالات المتعددة من خلال إنشاء مجمع متكامل لحاضنات الأعمال الصغيرة ليلبي الحاجة لتشغيل الخريجين الراغبين في العمل وفي ذات الوقت ليسهم في توفير احتياجات المجتمع من المنتجات المتعددة.
5. المراجعة الشاملة والدقيقة لحاضنات الأعمال بالجامعة وتقديم المعالجات الضرورية اللآزمة للمشكلات والسلبيات المتعلقة بالأداء تكيفاً مع المتغيرات الأقتصادية والسياسية والصحية محلياً واقليمياً ودولياً من أجل أنعاش هذا المشروع الحيوي للقيام بدوره الريادي الرائد في تشغيل الخريجين وخدمة المجتمع المحلي علي حدٍ سواء.

الهوامش

1- قاسم الفكي على، أثر تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي في السودان على القطاعات الإنتاجية – الخرطوم مركز التنوير المعرفي – الخرطوم، 2011م.
2- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان – التحديات ورؤى المستقبل شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم، 2013 م
3- صالح جبريل حامد، التمويل الأصغر في السودان ، المفهوم والنماذج والتطبيقات.
4- بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر micro finance unit (http:/www.mfu.gov.sd)
5- محمد علاء الدين عبدالقادر، البطالة، منشأة المصارف، الإسكندرية 2003م.
6- الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر – الخرطوم 2013م
7- المرجع السابق
8- بنك الاسرة، الخرطوم، مطبوعات، 2006م.
9-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، إدارة الإستثمار والإنتاج، الخرطوم 2013م.
10-المصدر السابق، الخرطوم 2013م.

11- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية البيطرة والإنتاج الحيواني، حاضنة الطب البيطري والإنتاج الحيواني 2013م.
12- المرجع السابق، الخرطوم 2013م.
13- المرجع السابق، الخرطوم 2013م.
14- مدير إدارة الإستثمار – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
15 – المصدر السابق، الخرطوم 2013.
16- مقابلة مع مدير حاضنة الطب البيطري والإنتاج الحيواني- د/ أحمد النور 2013.
17- المصدر السابق2013م.
18- المصدر السابق2013م.
19- المصدر السابق2013م.
20- مجمع كليتي البيطري والإنتاج الحيواني، حاضنة الدواجن الخرطوم، 2020م.
21- الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الشهرية 2015-2020
22- وزارة الصحة الاتحادية، التقارير اليومية لوباء كرونا، الخرطوم، 2020م.
23-موقع جامعة السودان على الشبكة العنكبوتية، 2020م.
24- مصدر سابق، إدارة الاستثمار، الخرطوم، 2018م.